

8 March 2006  
Arabic  
Original: English

## لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام  
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام  
في القرن الحادي والعشرين": القضايا والاتجاهات  
الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس  
وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

### حلقة نقاش رفيعة المستوى عن الأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية

#### موجز مقدم من الرئيسة

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها التاسعة المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ حلقة نقاش رفيعة المستوى عن موضوع "الأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية". وشارك في النقاش كل من: مونيكا بويد، أستاذة علم الاجتماع بجامعة تورونتو وعضو في برنامج أساتذة البحث الكندي؛ ومانويل أوروثكو، زميل أقدم في مركز الحوار بين البلدان الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونديورو ندياي، نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة في جنيف؛ وماروخا ميلاغروس ب. أزييس، مديرة البحوث والمنشورات في مركز سكالابيري للهجرة في الفلبين؛ وإيرينا أوملانيوك، مستشارة في شؤون الهجرة في البنك الدولي. وأدارت حلقة النقاش رئيسة اللجنة، كارمن ماريا غاياردو (السلفادور).



٢ - وقد وجدت اللجنة في حلقة النقاش الرفيعة المستوى فرصة لبحث الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية من منظور جنساني، وتقديم إسهامات في الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في إطار الجمعية العامة.

٣ - وتشارك المرأة مشاركة فعالة في الهجرة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وتشير الإحصاءات على سبيل المثال إلى أن نسبة النساء من المهاجرين الدوليين بلغت ٥١ في المائة في المناطق الأكثر تقدماً. وتنتقل النساء وحدهن بوصفهن المسؤولات بالدرجة الأولى عن كسب قوت العيش لأسرهن أو لأغراض لم تشمل الأسرة. وفي حين تهجر معظم النساء عن طواعية واختيار، تضطر بعض النساء والفتيات إلى الهجرة فرارا من الصراعات والعنف. ويتزايد الاعتراف بوجود التحيزات الجنسانية في عملية الهجرة، مما يؤدي إلى وجود اختلاف بين تجارب النساء وتجارب الرجال في هذه العملية، بما في ذلك ما يتعلق بعملية الخروج والدخول والظروف في بلدان المقصد. وقد تختلف أسباب الهجرة ونتائجها اختلافا كبيرا بالنسبة إلى النساء عنها بالنسبة إلى الرجال.

٤ - ووُصفت الصلات القائمة بين الهجرة والتنمية بأنها حاسمة. ويلزم اتباع نهج جامع وشامل من أجل معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية. وتم تحديد الفقر ونقص فرص الحصول على الموارد الاقتصادية بوصفهما من العوامل الرئيسية التي تؤثر في ميل المرأة إلى الهجرة. وقد يساهم تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بوسائل منها تشجيع الاستثمارات في قطاع الصحة، في إيجاد حوافز تشجيعها عن الهجرة. ويمكن الحد من حاجة المرأة إلى الهجرة واهتمامها بها، لأسباب منها الحالة الاقتصادية، من خلال زيادة المساواة بين الجنسين داخل بلدان المنشأ. وتساهم التصورات القائمة بشأن دور المرأة والرجل والعلاقات داخل الأسر المعيشية وتوزيع الموارد في تحديد قدرة المرأة على اتخاذ قرار الهجرة بطريقة مستقلة، ومشاركتها في صنع القرار بشأن الهجرة داخل الأسرة المعيشية والوصول إلى الموارد اللازمة من أجل الهجرة.

٥ - ولا تتوفر معلومات كافية عن أثر هجرة كل من الرجل والمرأة على الأسر التي تظل في بلدان المنشأ. ويلزم النظر عن كثب في الظروف الهيكلية، بما في ذلك حالة التخلف والفقر، التي تدفع بالأشخاص إلى الهجرة تاركين أسرهم وراءهم. وقد أشير إلى أهمية السياسات الوطنية في كفالة رفاه الأسر التي تُركت في البلد الأصلي، وأوصي بأن تخطى هذه المسألة بالاهتمام في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٦ - ويتطلب تمكين المرأة في عملية الهجرة زيادة إشراكها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة تمكين النساء المهاجرات عند وضع سياسات الهجرة والتشريعات المتعلقة بها. وأشار إلى حاجة بلدان المنشأ وبلدان المقصد إلى دراسة سياساتها المتعلقة بحركة خروج المواطنين ودخولهم من أجل تحديد أثرها في المرأة، وكذا الحاجة إلى المزيد من التعاون بين الوزارات من أجل كفالة زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين والصلات القائمة بين مسائل المساواة بين الجنسين والهجرة والتنمية.

٧ - واعترف المشاركون بأن هجرة المرأة والرجل ترتبط بوجود طلب محدد على أنواع مختلفة من الأيدي العاملة. ففي بعض البلدان، يؤدي الطلب على أيدي عاملة للقيام بأعمال يسيطر عليها الرجال تقليدياً، كالبناء مثلاً، إلى ارتفاع مستويات هجرة الذكور. وفي بلدان أخرى يؤدي الطلب على عاملين في مجال الرعاية إلى زيادة هجرة العمالة من النساء. ومن جانب آخر، لاحظ المشاركون أن قطاع الرعاية غالباً ما يفتقر إلى الاستقرار وشروط الحماية.

٨ - وتستند الاتفاقات المبرمة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد من أجل تشجيع عملية الهجرة وتسهيلها إلى دوافع اقتصادية بصفة عامة. وغالباً ما تتجاهل هذه الاتفاقات مسائل المساواة بين الجنسين، مما يؤثر سلباً على المرأة. وقد أثبتت مسألة "هجرة الأدمغة"، وأشار إلى أن بعض البلدان النامية تشهد موجة هائلة من هجرة المهنيين، ومنهم النساء، إلى البلدان المتقدمة النمو سعياً لكسب دخل أعلى.

٩ - وينبغي إجراء مزيد من البحث في أوضاع معيشة وعمل كل من المهاجرات القانونيات وغير القانونيات، لأغراض منها تحديد الحالات التي يتعرضن فيها إلى سوء المعاملة والاستغلال. وأثيرت مسألة العنف ضد المهاجرات بوصفها مسألة بالغة الأهمية. كذلك تناول بعض المشاركين مسائل التمييز وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التمييز. وينبغي إدراج هدف تعزيز وحماية حقوق العاملات المهاجرات في النهج التي تراعي الفروق بين الجنسين وترتكز على الحقوق، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال تهيئة بيئة دولية تمكينية والتصديق على الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها، بما في ذلك معايير العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية، ومواءمة التشريعات الوطنية. وينبغي أن تستجيب الأطر القانونية إلى احتياجات كل من الدول والمهاجرين. وأوصي بإقامة شراكات مع نقابات العمال وتوفير التدريب للشرطة وموظفي الحدود. وسُلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق المهاجرات.

١٠ - وفي بعض البلدان، تشير الدلائل إلى أن المهاجرين من الرجال يحولون إلى أسرهم قدراً أكبر مما تحوله النساء لأن مكاسبهم أعلى. لكن في حالات أخرى، تحول النساء قدراً أكبر بسبب ارتفاع نسبة المهاجرات من النساء إلى المهاجرين من الرجال. وغالباً ما تكون المرأة المستفيدة الرئيسية من التحويلات، وتستثمرها عموماً في تعليم أطفالها وتوفير الرعاية الصحية لهم. ويواجه مرسلو الحوالات والمستفيدون منها على حد سواء صعوبات كبرى في الوصول إلى خدمات المؤسسات المالية. وبالتالي، ينبغي للمصارف وباقي المؤسسات المالية أن تعمل على تحسين خدماتها. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحث بشأن العلاقة بين نوع الجنس والتحويلات المالية.

١١ - وتشارك كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في تحمل المسؤولية عن رفاه المهاجرات. وقد ألقى الضوء على الحاجة إلى زيادة الوعي بشأن الإسهامات التي تقدمها المهاجرات في بلدان المقصد. إذ غالباً ما تظل هذه الإسهامات، على أهميتها، غير واضحة بسبب احتشاد العاملات المهاجرات في القطاع الخاص. كما أثرت أهمية تعزيز الوعي بتنوع الثقافات فيما بين المهاجرين.

١٢ - وقد وُجه الانتباه إلى ضرورة معالجة التحديات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة في بلدان المقصد، والحاجة إلى الربط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للهجرة. ويمكن للمهاجرات أنفسهن الاضطلاع بدور رئيسي في معالجة التحديات الاجتماعية. وأشار بشكل بارز إلى المساهمة الهامة التي تقدمها مجتمعات الشتات في توفير الدعم للمهاجرات، بما في ذلك ما يتعلق بالاندماج في بلدان المقصد. ويمكن لرابطات المهاجرين والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المهاجرين أن تضطلع بدور هام في معالجة تحديات الهجرة.

١٣ - وسلم المشاركون بأن الاتجار بالأشخاص يشكل قضية إنمائية تؤثر في كافة الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعاني غالبية النساء اللاتي يقعن ضحايا للاتجار من ظروف تتسم بانخفاض الدخل والحرمان الاجتماعي، ومعظمهن في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي بلدان تفتقر إلى نظم شاملة للضمان الاجتماعي، تصبح المرأة عرضة للاتجار وكثيراً ما تجد نفسها في نهاية المطاف ضمن قطاعات عمل غير منظمة.

١٤ - ويؤدي التغيب الاضطراري للنساء اللاتي يتعرضن للاتجار إلى انهيار الأسرة وإهمال الأطفال والمسنين، فضلاً عن الآثار السلبية في الصحة والتعليم. وقد يضطر الأطفال الذي يتعرضون للاتجار إلى العمل، مما يحرمهم من التعليم ويعزز حلقتي الأمية والفقر اللتين تعيقان جهود التنمية. ويمكن أن يكون للاتجار تأثير سلبي على خدمات الصحة العامة، حتى بعد

عودة ضحايا الاتجار. وقد لوحظ أن هذه الآثار المترتبة عن الاتجار لم تلق نصيباً كافياً من البحث، مع الافتقار إلى المؤشرات اللازمة لقياس آثاره على الأسر بصورة فعالة.

١٥ - وقد أوصي بأن تقوم المنظمات التي تركز نشاطها على شؤون الهجرة، بما في ذلك منظمة الهجرة الدولية، بالبحث في أسباب الاتجار ووضع مؤشرات شاملة لإجراء تحاليل تشمل جميع البلدان. كما يلزم وضع نماذج لتقييم تدفقات الاتجار والتعرف على إشارات الإنذار المبكرة وتقييم أثر الاتجار في بلدان المنشأ، بما في ذلك التكاليف التي تتكبدها نظم الصحة العامة. وينبغي أن تشمل تقييمات برامج مكافحة التهريب تحاليل للعوامل المتعلقة بسوق العمل ودور جهات التوظيف. وألقي الضوء كذلك على الحاجة إلى تدابير قانونية فعالة من أجل التصدي للاتجار بالنساء والفتيات، وكذا تعزيز التعاون عبر الحدود في جوانب منها الرصد والمقاضاة القانونية.